

Distr.: General
15 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالإنابة: السيد ساها

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing .Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس: قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة توافق على برنامج العمل الذي اقترحه المكتب لما تبقى في الجزء الرئيسي من الدورة الستين، والذي جرى تعميمه في ورقة غير رسمية.

٢ - وقد تقرر ذلك.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/60/364 و A/60/420)

٣ - السيد ساتش (المراقب المالي): قال، أثناء عرضه لتقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إن مجلس الأمن قد مدد، بموجب قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة سبعة أشهر، تنتهي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأضاف أن المجلس أذن أيضا بزيادة قوام المكون العسكري ومكون الشرطة المدنية بما يصل إلى ٨٥٠ فردا من العسكريين وما لا يزيد على ٧٢٥ فردا من الشرطة المدنية، ويشمل ذلك ثلاث وحدات شرطة جاهزة التشكيل، وما يلزم من أفراد الشرطة المدنية الإضافيين.

٤ - وذكر أنه سيتعين، نتيجة لذلك، زيادة الميزانية القائمة بمبلغ قدره ٥٥,٦ مليون دولار (١,١ في المائة) لتصل إلى ٤٢٣,١ مليون دولار. وإذا جرت الموافقة على الزيادة ستنفذ عملية نشر مرحلية للوحدة الإضافية من الأفراد البالغ عددهم ٨٥٠ فردا، ووحدة الشرطة الجاهزة التشكيل البالغ قوامها ٣٧٥ فردا، و ١٠٠ من الموظفين

المدنيين، منهم ٣٢ موظفا دوليا و ٤٨ موظفا وطنيا، بما في ذلك ضابط وطني واحد و ٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيرتفع مجموع قوام العملية المأذون به والمقترح إلى ٧٠٩٠ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٢٠٠ مراقب عسكري و ١٢٠ ضابط أركان بالمقر، فضلا عن ٧٢٥ من أفراد الشرطة المدنية، و ٨ من أفراد المؤسسات الإصلاحية، و ٢٢٨ من الموظفين المدنيين.

٥ - وأضاف أن الموارد المقدمة في الميزانية المنقحة ستغطي الاحتياجات الإضافية. وأن الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة بالنسبة للاعتمادات والحصص المقررة أدرجت في الفقرة ٢٤ من التقرير.

٦ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالإنابة): قال، وهو يعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن هذا البند (A/60/420) إنه تتعين قراءة تقرير الأمين العام مقترنا بهذا التقرير بشأن مقترحات الميزانية الأولية للفترة (A/59/750)، وتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/59/736/Add.15) الذي استعرض بالتفصيل إطار العمل المستند إلى النتائج، وملاك الموظفين، ونفقات التشغيل، والمسائل الإدارية الأخرى.

٧ - وقال إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها الحالي بإجراء تخفيض إجمالي قدره ٤,٤ مليون دولار تقريبا، يتصل في معظمه بتوصية اللجنة الخامسة المتعلقة بزيادة معدل الشواغر المدرجة في الميزانية إلى نسبة ٢٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين. ويتصل عنصر آخر في عملية التخفيض بتأخر الانتشار، الذي من شأنه أن يؤدي، وفقا للمعلومات الواردة من الأمانة العامة، إلى المزيد من خفض التكاليف بحوالي ٣٠٠.٠٠٠ دولار، تحت بند الموظفين المدنيين، فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة.

مشاركة المجموعة للجنة الاستشارية قلقها بشأن المعدلات العالية من الشواغر في العملية ودعت الأمانة العامة إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة من أجل تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم، نظرا إلى الجهود المنافسة التي تبذلها العمليات الأخرى في المنطقة نفسها. وقالت إنه بينما أجبرت أحداث تشرين الثاني/نوفمبر العملية على وقف التعيين، إلا أنها يجب أن تكون قادرة الآن على ملء الشواغر بقدر أكبر من السهولة، لا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٢ - وقالت إن الأمين العام أعاد مؤخرا تأكيد التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل مساعدة شعب كوت ديفوار على تحقيق تسوية سلمية ودائمة للأزمة. وأضافت أن إطار تحقيق ذلك الهدف موجود على أرض الواقع، وأنه يمكن التوصل إلى حل من خلال الحوار والتشاور، بدعم من المجتمع الدولي. وأردفت أن الجهود التي تبذل في كوت ديفوار تعطي مثالا آخر للتعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام.

١٣ - السيد باني (كوت ديفوار): قال إن موقف وفده حيال هذا البند حظي بتأييد صريح من مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومن المجموعة الأفريقية على وجه الخصوص، فضلا عن تأييد عدد من فرادى الوفود. وأضاف أن كوت ديفوار تطلب إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم لها على طريق السلام. وقال إن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تؤدي دورا رئيسيا في تأمين استقرار الحالة واستئناف الحوار الوطني. وأعرب عن أمل كوت ديفوار في أن توافق اللجنة على الميزانية المنقحة وتوفر بذلك للعملية الوسيلة لمواصلة عملها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

٨ - وفي مجال المساعدة الانتخابية، ذكر أن اللجنة الاستشارية طلبت إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التنسيق الوثيق مع مكتب الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار. وأضاف أن اللجنة الاستشارية أبدت ثقتها في أن تكون عملية تعيين ونشر موظفي الانتخابات مرتبطة بشكل مباشر بالتطورات التي تشهدها العملية الانتخابية.

٩ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): تحدثت نيابة عن المجموعة الأفريقية، فقالت إن الميزانية المنقحة تعكس احتياجات إضافية في الموارد مرتبطة بالتنقيحات المدخلة على ولاية العملية. وأعربت عن أمل المجموعة في أن تركز اللجنة على التنقيحات المدخلة على الميزانية وألا تعيد فتح بنودها التي وافقت عليها الجمعية العامة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٠ - واستعرضت تاريخ نظر مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في المسألة، فأشارت إلى أن مجلس الأمن أعرب عن عزمه على استعراض مستوى القوات بنهاية الولاية الحالية للعملية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأعربت عن ثقة المجموعة الأفريقية في أن مجلس الأمن سيولي عناية فائقة، في ذلك الوقت، لضرورة زيادة قوام العملية.

١١ - وأضافت أن المجموعة الأفريقية أحاطت علما بتوصيات وملاحظات اللجنة الاستشارية، وأنها تؤيد إشارتها بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تقديمها بصورة واضحة العناصر الإضافية المنقحة لإطار العمل المستند إلى النتائج. وقالت إن إدارة العملية بذلت جهودا كبيرة، منذ تقديم ميزانيتها الأولى في عام ٢٠٠٤، تجاه معالجة الملاحظات الأولية للجنة الخامسة وملاحظات اللجنة الاستشارية. وأردفت أن تلك الجهود تستحق المزيد من الإشادة، نظرا إلى أنه تعين على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم عدد من الميزانيات خارج إطار الدورة العادية لإعداد وتقديم ميزانيات حفظ السلام. وأعربت عن